

مرسوم سلطاني

رقم ٢٠٢٥/٩٩

بالتصديق على اتفاقية بين حكومة سلطنة عمان وحكومة جمهورية بيلاروس في شأن النقل الدولي للبضائع على الطرق

نحن هيثم بن طارق سلطان عمان

بعد الاطلاع على النظام الأساسي للدولة،
وعلى الاتفاقية بين حكومة سلطنة عمان وحكومة جمهورية بيلاروس في شأن النقل الدولي
للبضائع على الطرق، الموقعة في مدينة مينسك بتاريخ ٦ من أكتوبر ٢٠٢٥م،
وبناء على ما تقتضيه المصلحة العامة،

رسمنا بما هو آت

المادة الأولى

التصديق على الاتفاقية المشار إليها، وفقاً للصيغة المرفقة.

المادة الثانية

ينشر هذا المرسوم في الجريدة الرسمية، ويعمل به من تاريخ صدوره.

صدر في: ٢١ من جمادى الأولى سنة ١٤٤٧هـ

الموافق: ١٢ من نوفمبر سنة ٢٠٢٥م

هيثم بن طارق

سلطان عمان

اتفاقية

بين حكومة سلطنة عُمان وحكومة جمهورية بيلاروس في شأن النقل الدولي للبضائع على الطرق

إن حكومة سلطنة عُمان وحكومة جمهورية بيلاروس (ويُشار إليهما فيما بعد بـ "الطرفين المتعاقدين")، ورغبة منهما في تسهيل النقل الدولي للبضائع على الطرق بين بلديهما وعبر إقليميهما، قد اتفقتا على الآتي:

المادة (1)

التعريفات

لأغراض هذه الاتفاقية:

1. مصطلح "السلطة المختصة": يعني وزارة النقل والاتصالات وتقنية المعلومات في سلطنة عُمان، أو وزارة النقل والاتصالات في جمهورية بيلاروس.
2. مصطلح "الناقل": يعني أي شخص طبيعي أو اعتباري مرخص له بمزاولة النقل الدولي للبضائع على الطرق وفقاً للتشريعات الوطنية المعمول بها لدى الطرفين المتعاقدين.
3. مصطلح "المركبة": يعني أي مركبة طريق ميكانيكية ذاتية الدفع، ويشمل ذلك - عند الاقتضاء - المقطورة أو نصف المقطورة المستخدمة لنقل البضائع.
4. مصطلح "العبور": يعني نقل البضائع من خلال إقليم الطرف المتعاقد بين نقاط المغادرة والوصول الواقعة خارج إقليمي الطرفين المتعاقدين، دون تحميل أو تفريغ للبضائع أثناء هذا العبور.
5. مصطلح "التصريح": يعني الترخيص الممنوح لمركبة في طرف متعاقد من قبل الطرف المتعاقد الآخر، للسماح لها بالدخول إلى، والخروج من، والعبور من خلال إقليمه.

المادة (2)

نطاق التطبيق

1. تُطبَّق أحكام هذه الاتفاقية على جميع عمليات النقل الدولي للبضائع على الطرق التي تتم بين إقليمي الطرفين المتعاقدين، والعبور عبر إقليميهما إلى بلد ثالث من قبل مركبات حاصلة على تصاريح.
2. لا تؤثر أحكام هذه الاتفاقية على التزامات الطرفين المتعاقدين الناشئة عن الاتفاقيات الدولية أو الثنائية المبرمة بينهما، أو الالتزامات الناشئة عن عضويتهم في منظمات دولية.

المادة (3)

نقل البضائع

1. يحق لأي ناقل تابع لطرف متعاقد بموجب تصريح، أن يُدخل مؤقتًا إلى إقليم الطرف المتعاقد الآخر مركبة محملة أو غير محملة من أجل نقل البضائع:
أ. بين أي نقطة في إقليم أحد الطرفين المتعاقدين وأي نقطة في إقليم الطرف المتعاقد الآخر.
ب. أو من أو إلى بلد ثالث عبورًا عبر إقليم الطرف المتعاقد الآخر.
2. تطبق أحكام هذه الاتفاقية على المركبة بأكملها في حالة قيام مركبات مقترنة، مسجل أجزاء منها في أكثر من بلد، بنقل البضائع في إقليم أي من الطرفين المتعاقدين، وذلك شريطة أن تكون وحدة جر تلك المركبة مسجلة في بلد أحد الطرفين المتعاقدين.
3. لا يسمح لأي مركبة مسجلة في بلد أحد الطرفين المتعاقدين عند دخولها إلى إقليم الطرف المتعاقد الآخر دون حمولة - سواء كانت قادمة من بلد تسجيلها أو من بلد ثالث - بحمل بضائع من إقليم الطرف المتعاقد الآخر دون الحصول على تصريح من ذلك الطرف المتعاقد.
4. لا يسمح لمركبة لأحد الطرفين المتعاقدين بالقيام بعمليات نقل وطنية في إقليم الطرف المتعاقد الآخر دون الحصول على تصريح بذلك.

5. يحدد كل طرف متعاقد مسارات الطرق في إقليمه المسموح باستخدامها من قبل المركبات لعمليات النقل الدولي للبضائع على الطرق.

المادة (4)

المخالفات

1. يلتزم ناقلو أحد الطرفين المتعاقدين، في أثناء قيامهم بعمليات النقل في إقليم الطرف المتعاقد الآخر، بالتصاريح الممنوحة من قبل السلطات المختصة بالقوانين واللوائح الوطنية المعمول بها في البلدين.

2. في حال خالف ناقل مسجل في أحد الطرفين المتعاقدين القوانين أو اللوائح أو التعليمات المعمول بها في بلد الطرف المتعاقد الآخر، تتبادل السلطة المختصة لديه المعلومات في شأن التدابير المتخذة ضد ذلك الناقل.

المادة (5)

وزن وأبعاد المركبات

1. لا يفرض الطرفان المتعاقدان على المركبات المسجلة في بلد الطرف المتعاقد الآخر شروطاً أكثر تقييداً من تلك المفروضة على المركبات المسجلة في بلده.

2. إذا تجاوز وزن المركبة أو أبعادها الحد الأقصى المسموح به في إقليم أي من الطرفين المتعاقدين، يجب الحصول على تصريح خاص من السلطة المختصة لذلك الطرف المتعاقد.

المادة (6)

الجمارك

1. يُعفى الوقود الموجود في خزانات الوقود القياسية لمركبات أي من الطرفين المتعاقدين المستوردة إلى إقليم الطرف المتعاقد الآخر، من الرسوم الجمركية والضرائب.

2. تدخل مؤقتاً، دون حضر أو قيود على الاستيراد، قطع الغيار المستوردة لإصلاح مركبة محددة مستوردة، دون فرض رسوم جمركية أو ضرائب عليها.

3. تتم إعادة أو إعادة تدوير أو إتلاف قطع الغيار التي تم استبدالها بسبب عطل تحت إشراف السلطات الجمركية المختصة.

المادة (7)

التأمين

1. يتعين أن يكون لدى المركبات وثيقة تأمين طرف ثالث سارية وفقاً للقوانين واللوائح المعمول بها في بلد كل من الطرفين المتعاقدين، بالإضافة إلى وثيقة تأمين إضافية تغطي أي ضرر يمكن أن يلحق بالبضائع في أثناء النقل، وتصدر هذه الوثيقة وفقاً للقوانين والأنظمة المعمول بها في الدولة التي تم تسجيل المركبة فيها.
2. يخضع أي أضرار يقع في أثناء النقل لأحكام القوانين واللوائح المعمول بها في الدولة التي حدث الضرر فيها.

المادة (8)

اللجنة المشتركة

1. تُشكّل لجنة مشتركة من ممثلي الطرفين المتعاقدين، بغرض تنظيم أنشطة النقل الدولي على الطرق وتسوية أي مسائل قد تنشأ عن تنفيذ هذه الاتفاقية.
2. تتولى اللجنة المشتركة المهام الآتية:
 - أ) الإشراف على تنفيذ أحكام هذه الاتفاقية.
 - ب) دراسة الصعوبات الناشئة عن تنفيذ هذه الاتفاقية وإيجاد الحلول المناسبة لها.
 - ج) مراجعة جميع الموضوعات التي تشملها هذه الاتفاقية وتقديم التوصيات في شأنها.
 - د) التوصية بأي تعديلات على هذه الاتفاقية وتقديمها إلى السلطة المختصة.
 - هـ) النظر في إمكانية تطوير وتحسين عمليات النقل على الطرق بين الطرفين المتعاقدين وعبر بلديهما.
 - و) معانة أي مسائل إضافية في شأن النقل على الطرق المتفق عليه بين الطرفين المتعاقدين، وتقديم التوصيات ذات الصلة إلى السلطة المختصة.

ز) إعداد قائمة بنقاط الدخول الرسمية، والمسارات المحددة، والمستندات التي يجب على سائقي المركبات تقديمها.

ح) تطوير آلية مناسبة لمتابعة تنفيذ مخرجات اجتماعات اللجنة المشتركة.

3. تجتمع اللجنة المشتركة كلما دعت الحاجة بموجب دعوة من أحد الطرفين المتعاقدين، تُعقد الاجتماعات بالتناوب في كل من البلدين وفق ما يتم الاتفاق عليه من خلال القنوات الدبلوماسية.

المادة (9)

الحوادث

تقوم السلطة المختصة، في حالة وقوع حادث، في إقليم الطرف المتعاقد الذي وقع فيه الحادث بتزويد السلطة المختصة لدى الطرف المتعاقد الآخر، عند الطلب، بتقارير التحقيق والنتائج وأي معلومات إضافية ضرورية.

المادة (10)

تسوية المنازعات

تتم تسوية أي منازعات تنشأ عن تفسير أو تنفيذ أحكام هذه الاتفاقية ودياً من خلال المشاورات بين الطرفين المتعاقدين عبر القنوات الدبلوماسية.

المادة (11)

دخول حيز التنفيذ والمدة

1. تدخل هذه الاتفاقية حيز التنفيذ من تاريخ تسلم آخر إخطار كتابة عبر القنوات الدبلوماسية يخطر بموجبه الطرفان المتعاقدان بعضهما البعض باستكمال المتطلبات القانونية الداخلية اللازمة لدخولها حيز التنفيذ.

2. تظل هذه الاتفاقية سارية لمدة ثلاث (3) أعوام، وتجدد تلقائياً لفترات أخرى مماثلة، ما لم يُخطر أحد الطرفين المتعاقدين الطرف الآخر كتابةً، عبر القنوات الدبلوماسية، برغبته في إنهاؤها قبل ستة (6) أشهر من تاريخ الإنهاء.

3. يمكن تعديل هذه الاتفاقية بموافقة الطرفين المتعاقدين المشتركة كتابة، واستكمالها بموجب بروتوكولات منفصلة تدخل حيز التنفيذ وفقاً للإجراءات المنصوص عليها في الفقرة (1) من هذه المادة.

وُقعت هذه الاتفاقية في مدينة مينسك، بتاريخ 6 أكتوبر 2025م، من نسختين أصليتين باللغات العربية، والإنجليزية، والروسية، وتكون لها ذات الحجية، وفي حال الاختلاف، يُعتمد بالنص الإنجليزي.

عن حكومة

جمهورية بيلاروس

ألكسي لياخنوفيتش

وزير النقل والاتصالات

عن حكومة

سلطنة عُمان

قيس بن محمد اليوسف

وزير التجارة والصناعة وترويج الاستثمار

AGREEMENT

BETWEEN THE GOVERNMENT OF THE SULTANATE OF OMAN AND THE GOVERNMENT OF THE REPUBLIC OF BELARUS ON INTERNATIONAL ROAD TRANSPORT OF GOODS

The Government of the Sultanate of Oman and the Government of the Republic of Belarus (hereinafter referred to as the “Contracting Parties”) desiring to facilitate the international road transport of goods between the two countries through their territories, have agreed as follows:

ARTICLE 1

DEFINITIONS

For the purpose of this Agreement:

1. The term “**Competent Authority**” shall mean the Ministry of Transport, Communications and Information Technology of the Sultanate of Oman or the Ministry of Transport and Communications of the Republic of Belarus.
2. The term “**Carrier**” shall mean any natural or legal person authorized to perform international road transport of goods in accordance with the applicable national legislation of each Contracting Party.
3. The term “**Vehicle**” shall mean any mechanical self-propelled road vehicle, and if necessary, its trailer or semitrailer used to transport goods.
4. The term “**Transit**” shall mean the transport of goods through the territory of one Contracting Party between points of departure and destination

situated outside such Contracting Party's territory without loading or unloading goods during such transit.

5. The term **"Permit"** shall mean the authorization granted to a Vehicles in one Contracting Party by the other Contracting Party to allow entry, exit, and transit of the Vehicle through its territory.

ARTICLE 2

SCOPE OF APPLICATION

1. The provisions of this Agreement apply to every operation of international road transportation of goods conducted between the territories of the Contracting Parties and through their territories towards a third country through Transit, performed by Vehicles with Permits.

2. Nothing in this Agreement shall prejudice the obligations of the Contracting Parties arising under international or bilateral agreements concluded between them, or obligations resulting from their membership in international organizations.

ARTICLE 3

TRANSPORT OF GOODS

1. Any Carrier of a Contracting Party is entitled, with Permit, to temporarily import an unladen or laden Vehicle into the territory of the other Contracting Party to transport goods:

a) between any point in the territory of one Contracting Party and any point in the territory of the other Contracting Party or;

b) from or to a third country in Transit through the territory of the other Contracting Party.

2. When coupled Vehicles, parts of which are registered in more than one country, carry out transportation of goods in the territory of either Contracting Party, the provisions of this Agreement shall apply to the entire Vehicle provided that the tractor of such Vehicle is registered in the Country of either Contracting Parties.

3. A Vehicle registered in the country of one Contracting Party entering the territory of the other Contracting Party without cargo, whether coming from their country of registration or from a third country, may not load goods from the territory of the other Contracting Party without obtaining a Permit from that Contracting Party.

4. Vehicle of one Contracting Party shall not be permitted to perform national transport operations within the territory of the other Contracting Party without obtaining a Permit.

5. Each Contracting Party shall determine the road routes within its territory permitted for Vehicles for the operation of international road transport of goods.

ARTICLE 4

VIOLATIONS

1. The Carriers of one Contracting Party while operating within the territory of the other Contracting Party shall comply with Permits granted by the Competent Authorities, and the national laws and regulations applicable in both countries.

2. If a Carrier registered in either Contracting Party violates the applicable laws, regulations, or instructions of the country of the other Contracting Party, the Competent Authority of the latter Contracting Party shall exchange information regarding the measures taken against the Carrier.

ARTICLE 5

WEIGHT AND DIMENSIONS OF VEHICLES

1. The Contracting Parties shall not impose on Vehicles registered in the country of the other Contracting Party conditions that are more restrictive than those imposed on the Vehicles registered within its country.

2. If the weight or dimensions of the Vehicle exceed the maximum limits permitted in the territory of either Contracting Party, a special permit shall be obtained from the Competent Authority of that Contracting of Party.

ARTICLE 6

CUSTOMS

1. Fuel contained in the standard fuel tanks of the Vehicles of either Contracting Parties imported into the territory of the other Contracting Party shall be exempt from customs duties and taxes.

2. Spare parts imported in order to repair a specific Vehicle, which has already been imported, shall be temporarily admitted free of customs duties and taxes and with no import prohibition or restriction.

3. Spare parts, which have been replaced in case of a breakdown, shall either be returned, recycled or destroyed under the supervision of the relevant customs authorities.

ARTICLE 7

INSURANCE

1. Vehicles must have a valid third-party insurance policy in accordance with the laws and regulations applicable in each Contracting Party's country, as well as an additional insurance policy covering any damage that may occur to the goods during transportation. Such policy shall be issued in accordance with the laws and regulations applicable in the country where the Vehicles is registered.

2. Any damage occurring during transportation shall be subject to the applicable laws and regulations of the country in which such damages occurred.

ARTICLE 8

JOINT COMMISSION

1. A Joint Commission composed of representatives of both Contracting Parties shall be formed for the purpose of regulating international road transportation activities and resolving any issues that may arise from the implementation of this Agreement.

2. The Joint Commission shall undertake the following tasks:

- a) Supervising the implementation of the provisions of this Agreement.
- b) Considering the difficulties arising from the implementation of this Agreement and finding appropriate solutions thereto.
- c) Reviewing all subjects covered by this Agreement and providing recommendations accordingly.
- d) Recommending any amendments to this Agreement and submitting them to the Competent Authority.

e) Considering the possibility of developing and improving road transport operations between the Contracting Parties and through their countries.

f) Examining any additional issues concerning road transportation agreed upon by the Contracting Parties and submitting the relevant recommendations to the Competent Authority.

g) Compiling a list of official entry points, specified routes, and documents that drivers of the Vehicles must provide.

h) Developing an appropriate mechanism to follow up on the implementation of the Joint Commission meeting outcomes.

3. The Joint Commission shall meet whenever necessary upon invitation by either Contracting Party. Meetings are held alternately in each country as agreed through the diplomatic channels.

ARTICLE 9

ACCIDENTS

In case of an accident, the Competent Authority of the Contracting Party's territory where the accident occurred, shall provide the Competent Authority of the other Contracting Party with the investigation reports, conclusions, and any further necessary information when requested.

ARTICLE 10

DISPUTE RESOLUTION

Any dispute arising from the interpretation or implementation of the provisions of this Agreement shall be settled amicably through consultations between the Contracting Parties through diplomatic channels.

ARTICLE 11

ENTRY INTO FORCE AND TERM

1. This Agreement shall come into force on the date of receipt of the final written notification through diplomatic channels by which the Contracting Parties notify each other of fulfilment of their internal legal requirements for its entry into force.

2. This Agreement shall remain in force for 3 (three) years and shall be automatically renewed for other similar periods until one of the Contracting Parties notifies the other in writing through diplomatic channels of its intention to terminate six (6) months prior of the date of termination.

3. This Agreement may be amended with the written mutual consent of the Contracting Parties and supplemented with separate protocols that enter into force in the same procedures provided in paragraph 1 of this Article.

Signed in the city of Minsk on 6th of October 2025 in 2 (two) duplicates in the English, Russian and Arabic languages, both texts being equally authentic. In case of any discrepancies, the English text shall prevail.

**FOR THE GOVERNMENT OF THE
SULTANATE OF OMAN**

Qais bin Mohammed Al Yousef

**Minister of Commerce, Industry and
Investment Promotion**

**FOR THE GOVERNMENT OF
THE REPUBLIC OF BELARUS**

Alexey Lyakhnovich

**Minister of Transport and
Communications**